مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي

واثق محمد براك السعدون
مدرس/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد تحديات الأمن الإقليمي من أهم العوامل المؤثرة في حاضر ومستقبل علاقات العراق مع دول جواره بعامة، ومع تركيا بخاصة.إذ أصبح البعد الأمني في العلاقات الدولية والإقليمية الأكثر تفاعلاً، في ظل وصول الأوضاع الأمنية في المنطقة إلى درجة خطيرة من التصاعد والتسارع، جعلت من الحراك السياسي الإقليمي يبدو وكأنه عاجز عن اللحاق بتداعيات الأوضاع الأمنية و السيطرة عليها. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أربع قضايا بوصفها أهم المخاطر التي تهدد الأمن الإقليمي المشترك بين العراق وتركيا، وهي وجود قواعد لحزب العمال الكردستاني المناهض عسكرياً للدولة التركية في بعض مناطق كردستان في شمال العراق، ومشكلة تقاسم حصص مياه نهري دجلة والفرات، والصراع الدائر في سوريا بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة، والتطورات المحتملة الملف النووي الإيراني وتداعياتها على أمن المنطقة.

مقدمة

تتسم الأوضاع الدولية والإقليمية في الوقت الحالي بإنتشار المخاطر والتهديدات الأمنية والميل نحو التنازع، بدليل تزايد سباق التسلح والنفقات العسكرية للدول مقارنة بناتجها القومي الإجمالي وما خصص من ذلك الناتج لباقي الإحتياجات التنموية والخدمية. وفي ظل مثل هذه البيئة الدولية والإقليمية الخطرة لابد أن تتأثر العلاقة بين الدول في منطقتنا بالتحديات الأمنية التي تواجهها، والعكس صحيح أيضاً، إذ تعتمد مواجهة هذه

التحديات الأمنية، والحد من تأثيراتها، على طبيعة العلاقات بين دول المنطقة. وفي هذا السياق تعد العلاقة بين العراق وتركيا الأكثر تأثراً وتأثيراً في تفاعلات الأمن الإقليمي.

يمكن حصر تحديات الأمن الإقليمي التي تؤثر في طبيعة العلاقات بين العراق وتركيا في الوقت الحالي بأربع قضايا رئيسة، تعد إثنتان منها قديمة، فالقضية الأولى المتمثلة بوجود قواعد لحزب العمال الكردستاني المناهض عسكرياً للدولة التركية في بعض مناطق كردستان في شمال العراق، تتجدد بين الحين والآخر منذ حوالي العقدين من الزمن. والقضية الثانية هي مشكلة تقاسم حصص مياه نهري دجلة والفرات، والسدود والمشاريع التركية المقامة عليهما، والتي تعد أيضاً من القضايا المزمنة المؤثرة في مسار العلاقات بين العراق وتركيا، والتي من الممكن أن يكون لها تداعياتها على أمن البلدين مستقبلاً. أما القضية الثالثة التي انعكست على العلاقة بين البلدين والتي استجدت حديثاً، فهي الصراع الدائر في سوريا بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة، والذي اندلع عقب الانتفاضة الشعبية التي شهدتها سوريا منذ شباط/ فبراير ٢٠١١، والتطورات المحتملة لهذا الصراع. وتنفرد القضية الرابعة المتمثلة بتطورات الملف النووي الإيراني، بوصفها مستقبلية، لم تتفاقم أو تصل إلى حد المواجهة المسلحة بعد، ولكنها تكتسب أهميتها وتأثيرها في العلاقات العراقية– التركية من خلال توقع وتحليل تداعياتها المحتملة على أمن المنطقة.

وتواصلاً مع ما سبق، يهدف البحث الذي في متناولكم إلى إستشراف مستقبل العلاقات العراقية– التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي، وقسم البحث لتحقيق هذا الهدف إلى أربعة محاور، يمثل كل واحد منها أحد تحديات الأمن الإقليمي المؤثرة في العلاقة بين البلدين، ومن الجدير بالذكر إن محاور البحث لم تدرج بحسب قدم هذه القضايا، وإنما وضع تسلسلها

طبقاً لدرجة تأثير القضية وأهميتها. لذلك تناول المحور الأول في البحث الموسوم (إنعكاسات الأزمة السورية على العلاقات العراقية- التركية) أسباب ونتائج التغيرات التي طرأت على مسار العلاقات العراقية- التركية عقب اندلاع الثورة السورية في شباط/ فبراير ٢٠١١ ، والتي بدأت باحتجاجات شعبية سلمية، تحولت فيما بعد بفعل عوامل داخلية وخارجية إلى صراع مسلح بين المعارضة والنظام الحاكم. أما المحور الثاني الموسوم (التأثيرات المستقبلية لنشاطات حزب العمال الكردستاني في العلاقات العراقية- التركية) فقد أستعرض أهم تطورات هذه القضية، والتحركات الإقليمية الحالية لحزب العمال الكردستاني، العسكرية والسياسية، والآثار المحتملة لهذه التحركات في مستقبل العلاقة بين العراق وتركيا. وبنفس السياق، تضمن المحور الثالث الموسوم (تأثير تطورات الملف النووي الإيراني في العلاقات العراقية- التركية) رؤية مستقبلية لتفاعلات العلاقات الإقليمية بعامة، والعلاقة بين العراق وتركيا بخاصة، في حالة انتقال أزمة الملف النووي الإيراني إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة بين إيران وخصومها. وخصص المحور الرابع الموسوم (مستقبل قضية تقاسم المياه بين العراق وتركيا) لبيان التداعيات الخطيرة التي يمكن ان تهدد الأمن الإقليمي في حالة تفاقم أزمة تقاسم المياه بين العراق وتركيا، والحلول المناسبة لمواجهة هذه المشكلة. ثم ختم البحث بأهم الإستنتاجات والتوصيات.

أولاً- إنعكاسات الأزمة السورية على العلاقات العراقية- التركية

فسر الرئيس السوري بشار الأسد (٢٠٠٠-) أسباب قيام الثورات الشعبية العربية في حديث له لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، نشرته بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (بعد مدة وجيزة من قيام الثورة التونسية، وإثناء عنفوان الثورة المصرية، وبداية الثورة في اليمن) بقوله: "وجود غضب يتغذى من يأس يرتبط بعاملين: داخلي وخارجي، والداخلي هو ما نلام عليه دولاً ومسؤولين، أما الخارجي فتلام عليه القوى العظمى"، كما وضح الأسد في هذه المقابلة الصحفية بأن المظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبة جديدة في الشرق الأوسط. والمفارقة في هذا الحديث إن الأسد طالب الحكام العرب ببذل المزيد من الجهود لتلبية طموحات شعوبهم الاقتصادية والسياسية بقوله: "إن لم تر الحاجة إلى التغيير قبل ما حصل في مصر وتونس، فقد أصبح متأخراً أن تقوم بأي تغييرات (غير جذرية) أو (سريعة)"، وأشار الأسد في هذه المقابلة بأن لديه وقت أكثر من الرئيس المصري (السابق) حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) كي يجري إصلاحات، لأن معارضته لـ (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية جعلت موقعه أفضل في بلاده (بحسب رأيه)[١].

بيد ان الاحتجاجات الشعبية اندلعت في سوريا منذ منتصف آذار/ مارس ٢٠١١، وشهد هذا البلد اضطرابات كبيرة لم يشهدها منذ عام ١٩٨٢ (المواجهات الدموية بين النظام وحركة الأخوان المسلمين في سوريا، وبخاصة في حماة)، ثم ازدادت حدة التظاهرات الشعبية في أنحاء سوريا، وارتفع سقف مطالبها، حتى أصبح مطلب إسقاط النظام هو الغالب. بالمقابل، ازدادت ضراوة قوات الأمن في التصدي للمتظاهرين، وارتفعت أرقام الضحايا من القتلى والجرحى، مع استمرار مقولات النظام السوري بوجود عناصر دخيلة تؤجج الموقف[٢]. فتحولت الانتفاضة الشعبية السلمية في سوريا إلى صراع مسلح بين المعارضة والنظام، ولكن هذا الصراع أكتسب منذ بدايته سمة ارتباطه الجلي بالعوامل والمواقف الإقليمية والدولية التي تحكمت بتطوراته ومجرياته بدرجة كبيرة.

وبغض النظر عن المسارات المحتملة للأزمة السورية ونتائجها، فإن ما يحدث الآن على الساحة السورية يؤدي إلى إثارة عوامل القلق لدى مختلف الأطراف الإقليمية (لبنان- العراق- فلسطين- إسرائيل- تركيا- إيران-...)، ولعل جميع هذه الأطراف على تباين توجهاتها ومصالحها تعد أن سيادة الفوضى في سوريا يمثل أكثر الإحتمالات خطراً عليها، كل من منظوره، بسبب الأهمية الجيو- ستراتيجية لسوريا على المستويين الإقليمي والدولي من جهة، وإرتباط هذا البلد بالعديد من القضايا ومع العديد من القوى المؤثرة في المنطقة من جهة أخرى[٣]. فقد ذكر وزير خارجية ألمانيا (السابق) يوشكا فيشر Joschka Fischer (١٩٩٨- ٢٠٠٥) في تحليل له منشور في صحيفة العرب اللندنية بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ رصد فيه أهم التأثيرات الإقليمية للأزمة السورية، بأن تطورات هذه الأزمة ونتائجها سيكون لها تداعيات بعيدة المدى على التوازن الإقليمي للقوة والنفوذ بين كل من إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية ، فضلاً عن تداعياتها على النزاعات الإقليمية، وبخاصة القضية الفلسطينية، ودور حزب الله في لبنان، والملف النووي الإيراني. وفي نفس السياق سيكون لهذه الأزمة تأثيراً مهماً في مستقبل الأوضاع الإسرائيلية في المنطقة، سواء من الناحية الجيو- ستراتيجية، أو من ناحية طبيعة مواقفها تجاه مسار القضية الفلسطينية وملف الجولان المحتل. ومن المحتمل أيضاً أن يكون هنالك بعد دولي لتداعيات الأزمة السورية نتيجة تحالف النظام السوري مع روسيا الإتحادية، ودعم الصين له[٤].

وأشار فيشر إلى ان الأزمة السورية قد وضعت إيران في موقف حرج. فإنزلاق سوريا نحو الحرب الأهلية يمثل تهديداً كبيراً لمصالح إيران الإستراتيجية في المنطقة، ففي الوقت الذي يسعى فيه منافسي إيران في المنطقة، وبخاصة السعودية وتركيا، إلى إكتساب قدر كبير من التأثير في الشؤون السياسية والأمنية على الساحة السورية، نجد ان التغيير المحتمل

لنظام الحكم في سوريا سيعود بالضرر (في كل الأحوال) على إيران وحزب الله (حليف إيران القوي في لبنان)، وبالتالي يمكن ان تؤدي هذه الظروف إلى تقليص الدور الإيراني في الصراع مع (إسرائيل) بدرجة كبيرة، وتجريد إيران من أحد عناصر تأثيرها ونفوذها المهمة في المنطقة، وتراجعها في التنافس الإقليمي لفرض الهيمنة، فضلاً عن إضعاف موقفها في الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وهذه خسارة إستراتيجية ثقيلة سيكون من الصعوبة على الإيرانيين تعويضها[٥]. لذلك دأب الإيرانيون على تصوير الانتفاضة الشعبية السورية، بأنها صراع دولي واسع النطاق ضد حليفهم في دمشق. فقد حذر سعيد جليلي أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، أثناء زيارة له إلى العاصمة السورية في السابع من آب/ أغسطس ٢٠١٢ من أن الأزمة السورية ليست "قضية داخلية"، في إشارة محتملة إلى مجموعة خصوم إيران من الدول التي تدعم الثوار السوريين[٦].

لقد تحولت سوريا من رقم مهم في معظم الملفات الإقليمية إلى ساحة للصراع بين قوى إقليمية ودولية عديدة، لدرجة يمكن القول معها إن ما سوف ينتهي إليه الصراع المسلح في سوريا سينتج تداعيات مباشرة على توازنات القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وربما يعيد رسم خريطة هذه القوى من جديد. ومن بين كل القوى الإقليمية والدولية التي باتت أطرافاً مهمة في الأزمة السورية، تحظى تركيا بأهمية وموقع خاص، ليس فقط بسبب احتضانها لقوى المعارضة السورية، المسلحة وغير المسلحة، ولكن أيضاً بسبب تحولها إلى "نقطة وثب" أو "رأس حربة" لمجمل الخيارات التي يتبناها الغرب في مواجهة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. لذلك تحولت العلاقة بين تركيا وسوريا من "تحالف نموذجي" استطاعت الدولتان تأسيسه منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في أنقرة أواخر العام ٢٠٠٢، ومثّل انعكاساً مباشراً لما يسمى بسياسة "تصفير المشكلات" التي تبناها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو Ahmed Davud Oğlu، إلى

توتر وعداء صريح، عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية السورية في شباط/ فبراير ٢٠١١، على خلفية دعم أنقرة للاحتجاجات ضد النظام السوري، بل ومطالبتها الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي، فضلاً عن دخولها على خط الضغوط التي تفرضها الدول الغربية على هذا النظام(٧).

وقد تصاعد التوتر بين حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا والنظام الحاكم في سوريا بعد قيام الدفاعات الأرضية للقوات الحكومية السورية بإسقاط طائرة حربية تركية من طراز "فانتوم ٤" في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في مياه البحر المتوسط الحدودية بين البلدين، وقد بررت دمشق هذا العمل بقولها انها تعرضت الطائرة في المجال الجوي السوري، وقد اعترفت أنقرة ان الطائرة دخلت الأراضي السورية لمدة وجيزة عن طريق الخطأ ولكنها أسقطت عندما كانت في المجال الجوي الدولي. وفي الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ قتل خمسة مدنيين أتراك أثر سقوط قذائف هاون أطلقتها القوات الحكومية السورية على بلدة (أقجة قلعة Oakjh Kalesi) الحدودية مع سوريا بحجة إستهداف تجمع للمعارضة السورية المسلحة. وفي اليوم التالي ردت الحكومة التركية على ما أسمته "هذا الهجوم البغيض"، إذ قامت القوات التركية وبناء على توجيهات وتعليمات من رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan رئيس الوزراء التركي (٢٠٠٣-) بقصف جوي ومدفعي لبعض مواقع القوات الحكومية السورية في المناطق الحدودية. وأذن البرلمان التركي للحكومة القيام بالعمليات العسكرية الضرورية عبر الحدود السورية. من جهة أخرى طالب بولنت ارينج Bülent Arınç نائب رئيس الوزراء منظمة حلف شمالي الأطلسي .N.A.T.O بوضع خطط طوارئ لإقامة منطقة حظر جوي "لحماية" الأراضي التركية طبقاً للمادة الخامسة من ميثاق الحلف التي تلزم الحلف بتأمين الحماية لأعضائه عند تعرضهم للخطر". وذكر في تحليل لمؤسسة تشاتام هاوس Chatham House البحثية في لندن لقد بالغت تركيا بردود أفعالها السياسية

والإعلامية تجاه هذا الحادث وكأنها تقول للناتو: "استيقظ..نحن أعضاء في الحلف ونتعرض لإعتداء". وبالفعل عقدت المنظمة اجتماعاً طارئاً أصدرت في ختامه بياناً أدان الهجوم السوري وعده "انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية" و "خطراً وشيكاً" على أمن واحدة من حلفائها، وتعهد بالوقوف إلى جانب تركيا(٨).

من جهته أختلف العراق مع تركيا في رؤيته للإنتفاضة الشعبية السوريّة، التي وصلت فيما بعد إلى مرحلة الصراع المسلح الدامي الذي تشهده سوريا في الوقت الحاضر بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة. والذي إتخذ البلدين مواقف وأدوار متباينة تجاهه. إذ أعلنت الحكومة العراقية أكثر من مرة بأنها مع مطالب الشعب السوري بالتغيير ولكن بشرط أن يتم هذا التغيير بطريقة سلمية وبدون تدخل أجنبي، وإنها تقف على الحياد بين أطراف الصراع الدائر في سوريا. وبدت الحكومة العراقية أقل تحمساً للإنتفاضة السورية مقارنة بمواقفها من الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن، أو على الأقل حذرة جداً في أي خطوة تتخذها تجاه الأحداث في سوريا، وقد قوبلت هذه المواقف بشكوك وإستفهام من الأطراف المناوئة للنظام السوري الحاكم من داخل سوريا ومن خارجها. ولكن الحكومة العراقية هي الأخرى لديها شكوكها وتحفظاتها على بعض القوى والفصائل المشاركة بالانتفاضة المسلحة في سوريا وعلى توجهاتهم الفكرية وأهدافهم بعيدة المدى. إذ تحدث د. علي الدباغ الوزير الناطق بإسم الحكومة العراقية (آنذاك) عن التحديات التي تمثلها الأزمة السورية من وجهة نظر الحكومة العراقية، موضحاً الموقف العراقي الرسمي من الأحداث في سوريا في جلسة حوارية عقدها المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدولية في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ لمناقشة الوضع الأمني والسياسي في العراق، إذ قال الدباغ: "إنهم لا يدعمون أسلوب الحكم القائم على الشمولية من طرف شخص واحد وحزب واحد، إذ يجب أن يحدث إصلاح جذري بإتباع مسار

ديمقراطي يأتي بإرادة الشعب السوري ولا يكون مفروضاً من الخارج عن طريق نماذج جاهزة. فسياسة المحاور والحلول المسلطة لا تأتي بالاستقرار والأمن لمنطقة الشرق الأوسط، بل على العكس من ذلك سيؤدي إلى اشتعال لهيب الصراع الطائفي الذي يمكن أن يصل إلى البلدان المجاورة". وأضاف الدباغ: "أن العراق يخشى من إمكانية امتداد هذه الصراعات الطائفية إلى غرب العراق، مثل ما يهم هذا الانشغال أيضاً تركيا وبلدان الخليج والأردن، فهم أيضاً يمكن أن تمسهم هذه الأنواع من الصراعات"(٩).

وفي معرض توضيحه لسياسة العراق تجاه الأحداث في سوريا قال هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي في تصريح له لوكالة أنباء (رويترز) مؤخراً: "إن بغداد تحاول اتخاذ موقف مستقل تجاه الأزمة السورية يستند إلى مصالحها الوطنية". وأضاف: "أن العراق يحاول أن يكون موقفه مما يجري في سوريا مختلف عن غيره وأن الاختيارات ليست بالضرورة أن تكون إما أبيض أو أسود". ويرى المشككون بمواقف الحكومة العراقية من الصراع في سوريا، بأنها أقرب إلى الرؤى الروسية والصينية والإيرانية، أكثر من قربها للرؤى الغربية والتركية ورؤى الجامعة العربية لهذا الصراع. فبعد أن شكت الولايات المتحدة علناً من أن إيران تستخدم المجال الجوي العراقي لنقل الأسلحة والمقاتلين لمساعدة الرئيس السوري بشار الأسد في قتاله ضد المعارضين المدعومين من الغرب، أبلغت الحكومة العراقية المسؤولين الأمريكان بعزمها إجراء عمليات تفتيش عشوائية للطائرات الإيرانية. وربما يكون قرار حكومة العراق بتفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا خطوة تسترضي بها الولايات المتحدة وتخفف من الشكوك والإتهامات المثارة حول موقفها من الأزمة السورية، لكنها تظهر أيضا كيف أن الأزمة السورية تضع الحكومة العراقية أمام تحدٍ صعب يتمثل بكيفية تحقيق توازن بين علاقتيها بواشنطن وبطهران. فهي من جهة ترى ان إدامة علاقتها بإيران مهمة لتحقيق الإستقرار الأمني والسياسي في العراق، وبخاصة ان قدرة إيران على

التأثير في أوضاع العراق (سلباً أو إيجاباً) باتت معلومة وواضحة. ومن جهة أخرى مازالت الحكومة العراقية بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا للحصول على المساعدات العسكرية وجذب الاستثمارات في القطاع النفطي الذي تسعى الحكومة العراقية حثيثاً لإعادة بنائه وتوسيعه(١٠).

تطرق نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي (٢٠٠٦-) إلى المواقف العراقية من الأزمة السورية في حديث له مع قناة (العراقية) التلفزيونية الحكومية بث مساء الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢(١١)، إذ ذكر بأن حكومته قد أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بأنها ملتزمة بالحظر العسكري المفروض على سوريا ولا تسمح بوصول الأسلحة والمعدات العسكرية لأي طرف في الصراع داخل سوريا ومن أية جهة كانت، ولكنها في الوقت نفسه تمتنع عن تطبيق الحظر الإقتصادي المفروض على هذا البلد، وتسمح بمرور الشحنات والبضائع ذات الطابع المدني كالغذاء والوقود والمستلزمات الطبية، التي تأتي من أي بلد، بما فيها إيران. لأن الحكومة العراقية، وبحسب رأي رئيس الوزراء العراقي، ضد سياسة العقوبات الإقتصادية التي تفرض على البلدان بهدف الضغط على الأنظمة الحاكمة، بينما في النتيجة تؤدي تلك العقوبات إلى زيادة معانات الشعوب فقط وعدم تأثر الحكام. كما جدد رئيس الوزراء العراقي في هذا اللقاء المتلفز رؤية الحكومة العراقية لحل الأزمة السورية، التي ترتكز على ضرورة أن يتم التغيير في سوريا بالسبل السياسية السلمية وليس عن طريق السلاح، وأن يقتصر التدخل الأجنبي في هذه القضية على الدعم (السياسي فقط) للأطراف (المعتدلة فقط). ومن الجدير بالذكر ان رئيس الوزراء المالكي قد أجاب عندما سؤل في هذا اللقاء المتلفز نفسه عن سبب تردي علاقته مع رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي، بعدم وجود خصومة شخصية بينه وبين أردوغان، وإن الأخير احتفى ورحب به بشدة عندما زار تركيا، مثل ما احتفى المالكي ورحب عندما زار أردوغان العراق، ولكنه (أي المالكي) يشعر بأن سياسات وتصريحات أردوغان الأخيرة تجاه العراق

تتضمن مؤشرات على التدخل في شؤون العراق الداخلية، وهذا هو جوهر التوتر الحالي بين حكومتي البلدين (بحسب رأي رئيس الوزراء المالكي).

في المقابل، صارت أنقرة تدعم مساعي الإطاحة بالنظام السوري، وتساند المعارضة السلميّة والمسلحّة في سوريا. وبات من الواضح أنّ تركيا أصبحت منخرطة بشكلٍ تفصيليّ في مآلات المعارضة السوريّة، وبخاصّة المسلّحة منها في شمال سوريا وشرقها، أي في المناطق المجاورة للعراق، وهذا ما يضعها في موقعٍ يمكّنها من دفع مجريات الأحداث في هذه المنطقة في إطار أهدافها السياسيةً ومصالحها الأمنية، ومن المهم ان يؤخذ هذا التطور في حسبان تقييمات الحكومة العراقية لتحديات الأمن الإقليمي. الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية عراقية لمحاولة تنشيط مستوى معين من العلاقات الأمنية مع تركيا بغض النظر عن الحالة المتردية حالياً للعلاقات السياسية بين البلدين، والسعي لإستعادة (ما يمكن إستعادته) من التنسيق الأمني المشترك مع تركيا على غرار التعاون الأمني والعسكري الذي تضمنته توجهات (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا) الذي تأسس خلال اتفاقية (الإعلان السياسي المشترك) التي وقعت في بغداد بين نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي ورجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي خلال زيارة رسمية قام بها الأخير إلى العراق في العاشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

على الرغم من كل المعطيات والمؤشرات السابقة حول طبيعة المواقف العراقية من الأزمة السورية بخاصة، ومن الصراع والتمحور والتنافس المتصاعد في الإقليم بعامة، يمكن القول لتوخي الإنصاف والموضوعية بأنه لحد الآن لا توجد دلالات قوية تفيد بشكل قاطع وجازم على ان الحكومة العراقية قد قررت الإلتحاق بأحد المحاور الإقليمية المتصارعة بشكل فعلي وإستراتيجي يضع كل إمكانات ومقدرات البلد وقراراته السياسية في خدمة أهداف ذلك المحور، ويرهن حاضر البلد ومستقبله بتوجهات محور ما. وما زال العراق يحاول الإبقاء على قنوات للتعاون والتفاهم مع بلدان الإقليم،

العربية وغير العربية، ويسعى للوقوف قدر الإمكان على مسافة واحدة من كل الأطراف المتنافسة والمتصارعة في المنطقة. ومع ذلك، أدت الأزمة السوريّة دوراً كبيراً في إحداث خلخلة في العلاقات العراقيّة–التركيّة، وألقت بظلالها على أبعاد تلك العلاقات السياسية والأمنية، بل وحتى الإقتصادية. ولكن يبقى هنالك جانباً مشرقاً في طبيعة العلاقات بين البلدين، يتمثل بأنها لا تستمر بوتيرة واحدة لمدة طويلة، فتارة يصل مستوى التنسيق السياسي والأمني بين البلدين إلى درجة عالية، وتارة يصنفان كخصمين ينتميان لمعسكرين مختلفين، ويعملان بالتضاد، ويبدو ان هذه هي سمة العلاقات العراقية– التركية المعاصرة، فلطالما واجه البلدان خلال العقود الماضية أوضاعاً مربكةً ومعقدةً في توجهاتهما نحو بعضيهما.

ثانياً– التأثيرات المستقبلية لنشاطات حزب العمال الكردستاني في العلاقات العراقية– التركية

حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkerên Kurdistan) ويعرف اختصاراً بالـ PKK هو حزب سياسي كردي يساري مسلح يجمع بين التوجهات القومية الكردية والماركسية– اللينينية، هدفه إنشاء مايطلق عليه الحزب (دولة كردستان المستقلة) التي يفترض ان تضم المناطق التي يقطنها الأكراد في تركيا وإيران والعراق وسوريا. تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ في مدينة (ديار بكر) التركية على يد الناشط السياسي الكردي عبدالله أوجلان (الموجود حالياً في السجون التركية) ومجموعة من رفاقه. واضطر عدد كبير من أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى اللجوء سهل البقاع في لبنان بعد الانقلاب العسكري الذي

حدث في تركيا في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ وبدأوا بالتدريب العسكري في مخيمات اللاجئين . تشكل الجناح العسكري للحزب في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٥ بإسم جبهة التحرير الوطني الكردستاني ERNK (Eniya Rizgariya Netawia Kurdistan). تزايد وجود مقاتلي الحزب في جبال كردستان العراق عقب انتهاء حرب الخليج الثانية (آب/ أغسطس ١٩٩٠– آذار/ مارس ١٩٩١) وفرض منطقة حظر الطيران في شمال العراق عام ١٩٩١، وتصاعدت عملياتهم ضد القوات التركية. وفي ٧ أيار/ مايو ١٩٩٢ أخليت مخيمات الحزب في سهل البقاع نهائياً من المقاتلين والأسلحة، وبقى أوجلان وعدد من قادة الحزب وأعضائه في سوريا، وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ تم إبعاد أوجلان من سوريا، بسبب الضغوط التركية الشديدة، التي كادت أن تتحوّل إلى حرب بين تركيا وسوريا، بحجة اتهام تركيا لسوريا بأنها تسمح لأوجلان ولحزب العمال الكردستاني بالتدريب والانطلاق من أراضيها ومن سهل البقاع اللبناني. وقد اضطرّ أوجلان عندها التوجه أولاً إلى روسيا، ثم إلى أوروبا، حيث حاول الحصول على حق اللجوء السياسي، لكنه أخفق. وقد نجحت المخابرات التركية بالتعاون مع مخابرات أجنبية أخرى باعتقاله يوم ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩ في نيروبي، عاصمة كينيا(١٢).

دعت الحكومة العراقية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ مجلس النواب العراقي إلى "إلغاء أو عدم تمديد" أية اتفاقية تسمح بوجود قواعد أجنبية على الأراضي العراقية، في خطوة أكد مسؤول حكومي عراقي انها تستهدف القواعد التركية في شمال العراق. وذكر بيان حكومي تلقت وكالة (فرانس برس) الإخبارية نسخة منه أن مجلس الوزراء العراقي قرر "رفع توصية إلى مجلس النواب بإلغاء أو عدم تمديد أية اتفاقية مبرمة سابقة مع أية دولة أجنبية تسمح بوجود القوات والقواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي العراقية". وأوضح مسؤول حكومي رفيع المستوى لفرانس برس ان "الاتفاقيات

المقصودة هي تلك التي أبرمت مع تركيا في الأعوام التي سبقت الإحتلال الأمريكي للعراق وتغيير نظام الحكم فيه، والتي تسمح للقوات التركية بالوجود في مناطق شمال العراق لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني". وكانت الحكومتان العراقية والتركية قد أبرمتا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ إتفاق أمن الحدود الذي يسمح لكل من البلدين بعد إخطار وموافقة البلد الآخر، القيام بعمليات (مطاردة حثيثة) للمسلحين المناوئين لكلا البلدين على عمق (١٠) كم داخل حدود البلد الآخر. وقامت القوات التركية بثلاث توغلات داخل الأراضي العراقية للمدة ١٩٨٧- ١٩٨٨ بموافقة الحكومة العراقية بموجب هذا الإتفاق[١٣]. ويتركز الوجود العسكري التركي حالياً في إقليم كردستان في شمال العراق ومنذ العام ١٩٩٧، في قاعدة عسكرية كبيرة في "بامرني" (٤٥ كلم شمال دهوك) ، فضلاً عن ثلاث قواعد أخرى صغيرة في "غيريلوك" (٤٠ كلم شمال العمادية)، و "كانيماسي" (١١٥ كلم شمال دهوك)، و "سيرسي" (٣٠ كلم شمال زاخو) على الحدود العراقية– التركية، وهذه القواعد ثابتة وينتشر فيها جنود أتراك على مدار السنة.

من أبرز التطورات الحالية والمهمة لهذه القضية هي التسريبات الإعلامية التي تشير إلى وجود مباحثات سرية تدور في الوقت الحاضر بين سياسيين أتراك ومسؤولين في الحكومة التركية مع قيادة حزب العمال الكردستاني من أجل التوصل إلى حل لهذه الأزمة التاريخية. فبالتزامن مع الاشتباكات المسلّحة بين مقاتلي حزب العمال الكردستاني والجيش التركي، التي تسفر عن عشرات الضحايا من الجانبين، بين قتيلٍ وجريح، كشفت الصحافة التركيّة عن مفاوضات سريّة، جديدة قديمة، بين الـ PKK والدولة التركيّة، وبشكلٍ مباشر مع زعيم الحزب السجين عبدالله أوجلان وقيادة الحزب. كما تناقلت هذه الصحافة أنباء عن وصول هذه المفاوضات إلى ما يمكن تسميّته بـ "صفقة سريّة" بين الطرفين. وفي هذا الإطار، كشف "خلوق كوج Haluk Ahmet KOÇ" نائب زعيم حزب الشعب الجمهوري التركي

Cumhuriyet Halk Partisi (CHP) ذي التوجهات "الأتاتوركية"، الذي يعد في الوقت الحاضر حزب المعارضة الأبرز في تركيا، في يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ وعبر قناة "آ- خبر" التركيّة، عن المراسلات السريّة بين أوجلان وقيادة حزبه في جبال قنديل شمال العراق، بخصوص المفاوضات السرية التي جرت في أوسلو بين الدولة التركيّة و الـ PKK من عام ٢٠٠٨ ولغاية تموز ٢٠١١.. وذكر كوج أن "هذه المراسلات، جرت بطلبٍ وعلم رئيس الحكومة أردوغان"؛ وأنّه سيكشف فحواها للرأي العام التركي لاحقاً. وللضغط على حكومة أردوغان، صرّح "كمال كلجدار أوغلو Kamal KiliÇdar Oğlu" زعيم حزب الشعب الجمهوري، أنّه "لا مانع لديه للذهاب إلى مفاوضات جديدة مع الـ PKK في أوسلو، شريطة أن ينجم عنها إلقاء حزب العمال الكردستاني لسلاحه"(١٤).

وفي السياق نفسه، صرّح رئيس الحكومة التركيّة وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان لقناة (آ تي في ATV)، مساء يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ قائلاً: "قريباً ستجدون انطلاق أوسلو ثانيّة. وإن لم يكن في أوسلو، ففي مكانٍ آخر"؛ في إشارة منه إلى المفاوضات السريّة التي جرت بين الحكومة التركيّة و حزب العمال الكردستاني من ٢٠٠٨ ولغاية تموز/ يوليو ٢٠١١. ونفى أردوغان أن تكون الحكومة التركيّة في وارد تحسين أوضاع زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان ونقله إلى الإقامة الجبريّة، بدلاً من سجنه الانفرادي في جزيرة إيمرالي، وقد كان هذا أحد المطالب الرئيسة التي نادى بها حزب العمال الكردستاني في مفاوضات حلّ القضيّة الكرديّة في تركيا. وأضاف أردوغان أنّه "من اجل انطلاق أوسلو ثانية، لا مناص من البدء من إيمرالي"، مشيراً إلى إشراك أوجلان في عملية التفاوض الجديدة. ثم توالت التصريحات الايجابية الباعثة على التفاؤل بحسب مراقبين للشأن التركي، تصدر من أردوغان وقيادات بارزة في حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم، في إطار التلويح إلى رغبة الحكومة في

إطلاق مرحلة جديدة من التفاوض مع حزب العمال الكردستاني. وذلك قبيل انعقاد مؤتمر حزب العدالة والتنمية الذي تمّ في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. ومنها، ما صرّح به للإعلام كل من نائب رئيس الوزراء التركي "بولنت ارينج Bülent Arınç"، ووزير الداخليّة التركي "بشير آتالاي Beşir Atalay" للإعلام، عن وجود نيّة للحكومة التركيّة لبدء جولة تفاوضيّة جديدة مع حزب العمال الكردستاني. كما صرّح وزير العدل التركي "سعدالله أرغين Saadallah Ergan"، لقناة (إن تي في TV N) التركيّة يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ قائلاً: "سيكون أوجلان من المشاركين في مساعي حلّ القضيّة الكرديّة" في تأكيدٍ منه على احتمال انطلاق هذه الجولة الجديدة من التفاوض؛ منوّهاً إلى أن عبدالله أوجلان التقى شقيقه محمد أوجلان، "بعلمٍ وأمرٍ من أردوغان"، دون أن يحدّد في أيّ يوم جرى اللقاء(١٥).

إذا تمكنت الحكومة التركية من عقد إتفاقية فعلية مع حزب العمال الكردستاني يتم التوصل بموجبها إلى حل نهائي وجذري لهذا الصراع، فإن هذا الحدث سيكون بمثابة تحولٍ تاريخيٍ مهمٍ، يمكن ان يؤدي إلى الكثير من التغييرات في معادلة توازن القوى في الصراعات الإقليمية، فمن المحتمل أن ينتج عن هذا الإتفاق انخراط الـ PKK في السياسة التركيّة وتحوله إلى مدافعٍ عن المصالح التركية في سوريا وإيران والعراق والمنطقة، ومساندٍ للمشاريع والمخططات والطموحات التركيّة؛ كما ستستفيد تركيا من الثقل الجماهيري للـ PKK في سوريا على وجه الخصوص، وفي إيران والعراق عموماً؛ ويمكن لتركيا وأمريكا أن تستفيدا من الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني (حزب الحياة الحرة)، كذراع عسكريّة منظّمة وقويّة داخل إيران، لتوظيفها في تفاعلات الأزمة بين إيران والغرب حول قضية البرنامج النووي الإيراني(١٦).

من التطورات المهمة لهذه القضية أيضاً سعي الـ PKK إلى الاستفادة من الأزمة السوريّة التي اندلعت في شباط/ فبراير ٢٠١١ للحدود القصوى،

بغية تعزيز موقفه التفاوضي مع أنقرة وتحقيق مكاسب سياسيّة في تركيا. ومن الملفت للنظر أن قوات النظام السوري تفادت منذ بداية الثورة التعامل بعنف مع مظاهرات المدن الكردية، كما في محافظة الحسكة، الشمالية– الشرقية، فضلاً عن توارد تقارير حول قيام مقاتلي حزب (الاتحاد الديمقراطي) الكردي السوري PYD الموالين للـ PKK بدور مساند لقوات النظام ووحداته الأمنية، لاسيما في حلب وريفها، حيث يتواجد الأكراد بصورة صغيرة ومتفرقة. وبعد الثاني من تموز/ يوليو ٢٠١٢ شهدت سوريا انحساراً ملموساً وسريعاً لسلطة نظام الأسد عن عدد كبير من المعابر الدولية مع العراق وتركيا، وعن مساحات حضرية وريفية واسعة في الشمال الغربي والشمال الشرقي من سوريا، كما في محافظة دير الزور شرق البلاد. فقامت قوات النظام بالانسحاب من عدد من مدن وبلدات محافظة الحسكة بلا قتال يذكر وسلمتها لمجموعات كردية منظمة[١٧]. الأمر الذي أثار قلق الحكومة التركية، التي لجأت إلى محاولة التأثير في أوضاع المناطق الكردية في سوريا عبر علاقاتها مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، بسبب المعارضة الأمريكية– الأطلسية (لحد الآن) لأي تدخل عسكري تركي في المناطق الكردية في سوريا، خشية تفاقم أوضاع المنطقة وخروجها عن السيطرة. كما ان هذه الخطوة يمكن أن تفيد النظام السوري الذي يتعمد استفزاز الأتراك، إما لإظهارهم في صورة الضعيف الذي لا يستطيع حماية أمنه، أو لدفعهم لتوجيه ضربات عسكرية للدفاعات الأرضية السورية، بشكل يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب مفتوحة تشارك فيها قوى إقليمية ودولية عديدة، وهو ما يمكن أن يربك حسابات الدول الغربية تجاه الأزمة السورية، ويساعد النظام السوري على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها، مع إستمرار الدعم الإيراني والروسي[١٨].

بخلاف أكراد العراق، حيث عملت الحركة القومية المسلحة طوال عقود من الزمن على محاصرة نوازع التشظي السياسي، فإن هناك ما يزيد عن

(١٥) منظمة حزبية كردية في سوريا، تتفاوت رؤاها وبرامجها من المطلبية القومية– الثقافية والاجتماعية– الاقتصادية المحدودة، إلى السعي إلى تأسيس كيانات كردية قومية. وأحد أبرز هذه القوى هو حزب الاتحاد الديمقراطيPYD، الذي أسس في العام ٢٠٠٣، ويقوده صالح مسلم محمد، والذي يعرف بعلاقته الوثيقة بحزب العمال الكردستاني، أو أنه ليس أكثر من امتداد له. علماً أن ما يقارب من (٢٠%) من ناشطي حزب العمال الكردستاني هم من الأكراد السوريين، وهذا ما صمت عنه النظام في سوريا طوال الوقت، سواء عندما كان حزب العمال الكردستاني يحظى بدعم دمشق، أو بعد ما تحسنت العلاقات السورية– التركية، أو بعد انطلاق الثورة السورية وعودة النظام السوري إلى تعزيز علاقاته بالـ PKK. ان أغلب الأحزاب الكردية الأخرى، والتي تمثل (١١) منظمة سياسية، انضوت منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ في الإطار المعروف بـ (المجلس الوطني الكردي)، ويعد هذا المجلس، الذي تشكل بضغط من مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، ائتلافاً سياسياً غير وثيق؛ وبخلاف حزب الاتحاد الديمقراطي، فإن هذا المجلس غير مسلح، وإن كان ثمة مؤشرات على أن عناصر تتبع المجلس تلقت وتتلقى تدريباً عسكرياً في أربيل، بمساعدة من حكومة الإقليم. وفي الحادي عشر من تموز/ يوليو ٢٠١٢، ضغط البارزاني على الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني لتوقيع اتفاق بمدينة اربيل، وأسس هذا الإتفاق لإقامة إدارة مشتركة من الطرفين للمعابر الحدودية الشمالية بين سورية والعراق، وللمناطق التي انسحب منها الجيش السوري النظامي في محافظة الحسكة. ولكن، وفضلاً عن أن الاتفاق لم يزل هشاً، فإن الاتحاد الديمقراطي يبدو الطرف الأقوى، وأن الإدارة الكردية المشتركة التي تسلمت المعابر والمدن والبلدات الكردية في الحسكة تميل في الواقع لصالح الأخير[١٩].

ليس النظام السوري فقط من يستخدم حزب العمال الكردستاني لإرسال رسالة تهديد لتركيا. ففي الأسابيع القليلة التالية على انسحاب قوات النظام من أغلب مدن وبلدات محافظة الحسكة، توفرت لدى السلطات التركية، وبحسب ما نشر في صحيفة (زمان) التركية في التاسع من آب/ أغسطس ٢٠١٢، تقارير تفيد بأن حزب العمال الكردستاني، وتحت الضغط العسكري التركي المتصاعد، يتخلى الآن تدريجياً عن قواعده التقليدية في جبال قنديل، ليتمركز قرب منطقة (شمدينلي) بمحافظة (هكاري) التركية، على الحدود التركية– الإيرانية. بمعنى أن تفاقم الأزمة السورية، وتفاقم الصراع الإقليمي حول مستقبل سوريا، لم يؤد إلى تجدد الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني فقط، بل أن الحزب بات يجد رعاية من إيران أيضاً. وهنا يبرز تساؤل مهم، عن المدى الذي يمكن لإيران أن تذهب إليه في علاقتها بحزب العمال الكردستاني، بكل ما تعنيه هذه العلاقة من موقف عدائي صريح من تركيا والشعب التركي، وهو أمر يصعب تقديره الآن. فالدول تواجه دائماً صعوبات جمة في معالجة الإخفاقات الاستراتيجية؛ وما تستشعره إيران في سوريا في الوقت الحاضر هو إخفاق استراتيجي بامتياز، وليس من المستبعد أن تذهب القيادة الإيرانية إلى مآلات وخيارات بالغة الخطورة، على الصعيد الإقليمي، للتعامل مع هذا الإخفاق. ولكن المؤكد، على أية حال، أن العلاقة الإيرانية مع حزب العمال الكردستاني، الذي تسببت أعماله المسلحة في أكثر من (٤٥) ألف إصابة في تركيا منذ منتصف الثمانينات، لن ينظر إليها بأي درجة من التساهل في أنقرة[٢٠].

ان إطالة أمد الصراع على مستقبل سوريا، سيفتح المسألة الكردية على الاحتمالات، بما ذلك المزيد من التورط الإيراني في الشأنين السوري والكردي، وتصاعد في عوامل التوتر بين تركيا وإيران. عندها، لن ينعكس التوتر الإيراني– التركي على العلاقات المباشرة بين البلدين فقط، ولكن أيضاً على وضع العراق كذلك، الذي سيجر هو الآخر، بإرادة بعض قواه

وبغير إرادتهم، إلى ساحة الصراع. هذا، إلى جانب الآثار الإقليمية الأخرى للأزمة في سوريا، سواء فيما يتعلق بالأردن، أو السعودية، أو الإقليم الكردي في شمال العراق. وهنا نصل إلى إستنتاج مهم مفاده إن مستقبل العلاقات العراقية- التركية سيتأثر بشكل كبير بالمسارات التي سيسلكها حزب العمال الكردستاني في علاقته بالحكومة التركية، سواء كانت تعاونية أم صراعية، فضلاً عن تأثر هذه العلاقات بتطور نشاطات هذا الحزب المسلحة وتوسعها وبالتحالفات الإقليمية التي سيعقدها.

ثالثاً- تأثير تطورات الملف النووي الإيراني في العلاقات العراقية- التركية

إن أغلب التحليلات الإستراتيجية تستبعد انتقال أزمة الملف النووي الإيراني في الوقت الحاضر إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة بين إيران وخصومها، لعدم توافر الظروف الإقليمية والدولية التي تشجع أمريكا والغرب على القيام بهذه الخطوة لحد الآن، ولقناعة خصوم إيران بأن العمل العسكري لن ينهي البرنامج النووي الإيراني وإنما يؤخره فقط. ولكن تبقى هذه الأزمة هي التحدي الأمني الأكبر في المنطقة، في حالة نفاذ جميع الوسائل الدبلوماسية ووصول إيران وخصومها إلى المواجهة المسلحة المباشرة، وبخاصة إن الكثير من الباحثين المتابعين لتطورات هذا الملف يرون بأن جزءاً كبيراً من التداعيات الأمنية في المنطقة هي في الأصل مواجهات غير مباشرة بين خصوم هذه القضية، أو بمعنى آخر إن إيران تحاول كسب وقت إضافي من كل نزاع مسلح أو أزمة أمنية تندلع في المنطقة يمكن أن يلهي أعدائها (المفترضين)- الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وحلفائهما في المنطقة-، لإستثماره في المضي قدماً ببرنامجها النووي من جهة، ولتأجيل المواجهة المسلحة المباشرة مع خصومها وأخذ الوقت الكافي للإستعداد من جهة أخرى. كما أن علاقة إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية آخذة بالتأزم بعد اتهام إيران لمفتشي الوكالة بالتورط في عمليات تخريب وتجسس، فضلاً عن

تهديدها بفرض قيود على قدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى المنشآت النووية الإيرانية[٢١].

من المفيد توضيح معالم الإستراتيجيات السياسية والأمنية التي تتبعها كل من تركيا وإيران تجاه بعضيهما، والخيارات المتاحة للعراق في توجهاته المستقبلية نحو هذين البلدين، من أجل صياغة قراءة مستقبلية منطقية لانعكاسات المواجهة العسكرية المحتملة بين إيران وخصومها على العلاقات العراقية– التركية. فقد تميزت العلاقات التركية– الإيرانية المعاصرة، بأبعادها السياسية والإقتصادية والأمنية، بأنها تتجه بمسارين متوازيين، أحدهما تعاوني، والآخر تنافسي منضبط يرتكز على مبدأ تجنب الوصول إلى حالة المواجهة المباشرة. فبالرغم من الصراع التاريخي بين البلدين خلال الفترة العثمانية، إلا انه لا توجد خلافات قوية بينهما في الوقت الحاضر، إذ ليس هنالك نزاعات حدودية، ولا شعور متراكم بالعداء، ومصالحهما في ميادين التنافس الإقليمية المشتركة (التي تتركز حالياً في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى والعراق) واضحة، أو على الأقل غير متضاربة. فضلاً عن وجود قدر كبير من نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين، وبخاصة في مجال الطاقة، إذ تعد إيران المورد الرئيس لإحتياجات تركيا من النفط والغاز، علاوة على وجود استثمارات مهمة للشركات التركية في مشاريع الطاقة داخل إيران، كما يمكن أن تكون إيران بمثابة طريق عبور لصادرات الطاقة من تركمانستان وكازاخستان إلى تركيا ومن ثم إلى العالم، وحتى المعبر البري الوحيد المتاح حاليا لتركيا للوصول لأذربيجان يمر من الأراضي الإيرانية، بسبب إستمرار خلافات تركيا مع أرمينيا التي تفصلها عن الأراضي الأذربيجانية. وتكمن أهمية دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز بالنسبة لتركيا، وبخاصة أذربيجان، في ان أغلب هذه الدول قريبة إلى تركيا إثنياً وثقافياً، كما ضاعف من تأثير هذا العامل الدعم التركي لأذربيجان في صراعها مع أرمينيا، عدو تركيا القديم، حول قضية إقليم (ناغورنو قرة باخ)[٢٢]، فضلاً عن ذلك فإن احتمال

مرور النفط والغاز الأذربيجاني عبر تركيا يوعد بأن يكون مجزياً لتركيا من الناحية الاقتصادية. بالمقابل تنظر إيران إلى تركيا بوصفها سوقاً مهماً لمنتجاتها من موارد الطاقة وبوابتها إلى أوروبا[٢٣].

من المعروف إن تركيا وإيران تواجهان مشكلة أمنية مزمنة واحدة تتمثل بالنشاطات المسلحة للفصائل الكردية المناوئة للبلدين (حزب العمال الكردستاني PKK المناوئ لتركيا وحليفه حزب الحياة الحرة الكردستاني PJAK المناوئ لإيران) والتي تنطلق أغلبها- حسب إدعاء البلدين- من المناطق النائية في شمال العراق. وقد ساهمت هذه المشكلة في تنسيق التعاون الأمني بين البلدين بخصوص هذه القضية، إنطلاقاً من تأسيس لجنة الأمن التركية- الإيرانية العليا عام ١٩٩٨، وإتفاقية التعاون الأمني المبرمة بين البلدين في عام ٢٠٠٤، ومذكرة التفاهم الموقعة بينهما في نفس سياق هذه القضية في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦، ثم الحدث الأبرز في مجال التعاون الأمني بين تركيا وإيران عندما وقع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (٢٠٠٥-) مع نظيره التركي عبدالله غول (Abdullah Gül ٢٠٠٧-) خلال زيارة الأول لتركيا في منتصف آب/ أغسطس ٢٠٠٨ على إتفاقية شاملة تضمنت التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها. ولكن في الوقت نفسه كانت هذه القضية سبباً أيضاً في حدوث توترات سياسية وأمنية بين البلدين لمرات عدة، إذ ان تركيا تتهم إيران بإنها تمتلك قنوات اتصال مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني وتقدم لهم الدعم في بعض الأحيان وتحميهم في مجال نفوذها في شمال العراق[٢٤]، لإستخدامهم كورقة ضغط على تركيا لإجبارها على تغيير مواقفها الإقليمية التي لا تنسجم مع المصالح الإيرانية. من جانبها لطالما تذمرت إيران من النشاطات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق وبالقرب من حدودها، لدرجة إن إيران إدعت أن القوات التركية هاجمت مواقع في داخل الأراضي الإيرانية في تموز/ يوليو من العام ١٩٩٩ ضمن حملة لمكافحة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، مما أدى إلى إصابة

عدد من المواطنين الإيرانيين. ولكن تركيا ردت بأن هذه المواقع كانت في شمال العراق وتساءلت عن سبب وجود الإيرانيين هناك[٢٥]. بالرغم من ان البلدين يتشاطران هذه المشكلة إلا إنهما لا يثقان ببعضهما في مسألة النفوذ والتأثير في شمال العراق، أو في باقي أنحاء هذا البلد الذي أصبح ميداناً مهماً للتنافس السياسي والاقتصادي، بل وحتى الأمني بين البلدين.

وقدر تعلق الأمر بالملف النووي الإيراني، أعلنت تركيا لمرات عدة أحقية كل دولة في إستخدام التقنية النووية لأغراض سلمية في إطار رقابة المنظمات الدولية المسؤولة عن هذا المجال، وقامت تركيا نفسها في الأعوام الأخيرة بخطوات جادة للإستفادة من التكنولوجيا النووية، إلا إنها قلقة في الوقت نفسه من أن يؤدي توصل إيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد في المنطقة يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة. وتعد تركيا إمكانية حصول إيران على السلاح النووي عاملاً مهماً سيعطي التنافس غير المعلن بين الدولتين زخماً تصاعدياً قوياً[٢٦]. فضلاً عن أن الحكومة والمؤسسة العسكرية في تركيا متفقتان على ان فرضية إمتلاك إيران للسلاح النووي تشكل خطراً جدياً على الأمن القومي التركي، لأنه سيؤدي إلى إختلال توازن القوة العسكرية بين البلدين إلى الحد الذي لا يمكن لتركيا من تعويضه بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعضويتها في حلف شمالي الأطلسي (الناتو NATO)، أو بتعاونها العسكري مع (إسرائيل)[٢٧].

أصبحت تطورات الأزمة السورية وتداعياتها محدداً مهماً للمواقف الإقليمية والعالمية المؤثرة في المنطقة، لدرجة ان أهم القضايا المجمدة والمؤجلة في منطقتنا صارت تؤثر وتتأثر بهذه الأزمة ونتائجها المحتملة. فعندما تعرضت بعض المناطق التركية المحاذية للحدود مع سوريا لبعض القذائف الناتجة من قصف قوات نظام الرئيس بشار الأسد الجوي والمدفعي الذي يستهدف قوات المعارضة، عدت القيادة التركية هذا الحدث تطوراً

خطيراً في مسار الأزمة، الأمر الذي ترافق مع معطيات أخرى تصلح لان يصنفها الأتراك على إنها تهديد لأمنهم القومي، ومن أهمها تمسك إيران بنظام الرئيس بشار الأسد وإصرارها على دعمه مهما تطورت ظروف هذا الصراع الدائر في سوريا، بجانب مضيها قدماً ببرنامجها النووي، واندفاعها بالتسلح والمناورات العسكرية. لذلك طلبت تركيا من حلف شمالي الأطلسي بشكل رسمي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠١٢ إرسال منظومات صاروخية قادرة على اعتراض الصواريخ والطائرات، ليتم نشرها على امتداد حدودها مع سوريا، تحسباً لأي هجوم من قوات نظام الرئيس السوري بشار الأسد على الحدود التركية. وبعد أسابيع من المحادثات بين تركيا وحلفائها في الناتو، بشأن كيفية تعزيز الأمن على حدودها الممتدة لمسافة (٩٠٠) كيلومتر مع سوريا، والتي تشهد احتجاجات وعمليات مسلحة، أقر الحلف في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه إرسال صواريخ دفاع جوي من طراز (باتريوت) إلى تركيا، وذلك خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في العاصمة البلجيكية بروكسل. وأعطى الوزراء المجتمعون الذين يمثلون (٢٨) دولة الضوء الأخضر لإرسال أنظمة صواريخ أميركية وألمانية وهولندية إلى تركيا "لحمايتها" من أي هجمات محتملة تشنها قوات النظام السوري. وجاء في بيان أصدره الحلف حول هذا الموضوع أن "الحلف الأطلسي وافق على تعزيز قدرات الدفاع الجوي التركية من أجل الدفاع عن شعب وأراضي تركيا والمساهمة في تخفيف تصعيد الأزمة على طول حدود الحلف". ومن المنتظر أن يبدأ العمل بهذه الخطة في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠١٣. وكان الأمين العام للحلف أندرس فوغ راسموسن Anders Fogh Rasmussen قد أكد في وقت سابق أن منظومة الصواريخ ستبقى تحت سيطرة الناتو، مشيرا إلى أن الحلف "لن يتردد في اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية الأراضي التركية من التهديد القادم من قبل الجيش النظامي السوري"[٢٨].

واجهت إيران قيام حلف شمالي الأطلسي بنشر هذه المنظومات الصاروخية في تركيا برفض شديد، وتعاملت مع هذه الخطوة بوصفها تهديداً خطيراً لأمنها القومي، لأنها تنذر بإحتمال التدخل العسكري للناتو في الأزمة السورية من جهة، ولخشية إيران من ان يكون هذا الإجراء بداية مرحلة الإستحضارات لشن عمل عسكري مباشر ضدها من جهة أخرى، وبخاصة إن هذه المنظومات تتمتع بمواصفات فنية متطورة ومرونة وقابلية حركة عالييتين، تسمح بإعادة وتغيير توجيهها بسهولة. وفي سياق هذه المخاوف الإيرانية أكد اللواء رحيم صفوي كبير مستشاري علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة في إيران بأن "تحريض الولايات المتحدة لتركيا على نشر منظومة "باتريوت" على الحدود مع سورية قد يوسع نطاق الانفلات الأمني وعدم الإستقرار في المنطقة". وأضاف صفوي في تصريح نقلته وكالة أنباء الطلبة (الإيرانية) يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢ بأن "تدخل الولايات المتحدة في شؤون دول المنطقة، لا سيما سورية لا يجلب للمنطقة شيئا سوى عدم الاستقرار، وأنه سينعكس سلبيا على المصالح الأمريكية ومصالح الكيان الصهيوني". وتوقع بأنه "ستظل منطقة الشرق الأوسط بؤرة الاهتمام والتنافسات الإقليمية وغير الإقليمية حتى عام ٢٠٥٠". وفي الشأن نفسه صرح اللواء حسن فيروز أبادي رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية أن اعتزام حلف شمال الأطلسي نشر بطاريات صواريخ "باتريوت" على الحدود السورية التركية يمكن أن يؤدي إلى "حرب عالمية" تشمل أوروبا. وقال أبادي لوكالة أنباء الطلبة (الإيرانية): "كل صاروخ "باتريوت" من هذه الصواريخ هو علامة سوداء على خريطة العالم، وقد يكون سببا في حرب عالمية. إنهم يضعون خططاً لحرب عالمية وهذا أمر بالغ الخطورة لمستقبل البشرية ولمستقبل أوروبا ذاتها"[٢٩].

بالمقابل، دعا وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو Davud Oğlu Ahmed" إيران إلى استخدام نفوذها لوقف العنف في سورية بدلا من إطلاق

التصريحات حول منظومة صواريخ "باتريوت" التي تزمع أنقرة نشرها على حدودها مع سوريا. ونقلت وكالة أنباء الأناضول (التركية) عن داوود أوغلو قوله في مؤتمر صحفي مع نظيره الكوسوفي أنفير هوكسهاج في أنقرة في يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٢: "ان على إيران أن تستخدم نفوذها السياسي لوقف العنف في سورية بدلا من إطلاق تصريحات عن منظومة أهدافها دفاعية فقط". وأعلن "ان على إيران أن توقف نظام الرئيس السوري بشار الأسد الذي يوغل في ظلم شعبه، فذلك أفضل لها من إنتقاد أنظمة الباتريوت الدفاعية". وأكد وزير الخارجية التركي "ان نظام الباتريوت الصاروخي هو عبارة عن نظام دفاعي محض وأن الصواريخ لن تنطلق من قواعدها إلا في حال تعرض تركيا لهجوم"، مشيرا إلى "ان تركيا تنتظر من إيران إرسال رسائل واضحة للنظام السوري لإيقاف نزيف الدم بدل الإدلاء بتصريحات حول المنظومات الدفاعية". ووصف أوغلو النظام السوري بأنه "يشكل تهديدا حقيقيا في المنطقة بسبب السياسيات العدوانية التي يتبعها"(٣٠).

على الرغم من إستبعاد فرضية وقوع صدام مسلح بين إيران وخصومها في قضية الملف النووي في الوقت الحاضر، إلا انه يبقى إحتمالاً قائماً لسببين رئيسين، أولهما تمسك إيران القوي ببرنامجها النووي وعدم إستعدادها الواضح للتخلي عنه، مهما بلغت درجة الضغوط الدولية السياسية والاقتصادية عليها. والسبب الثاني إن امتلاك إيران لسلاح نووي يهدد أهم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، التي تتمثل بأمن (إسرائيل) وتأمين موارد الطاقة.

مما سبق، وإستناداً إلى معطيات الصراع والتنافس والتمحور، الإقليمي والعالمي، نستقرأ إنه في حالة تعرض إيران لعمل عسكري على خلفية قضية ملفها النووي، فإن تركيا إما ان تلتحق بالمعسكر المناوئ لإيران بشكل رسمي، أو انها لن تتمكن من المحافظة على حيادها التام في هذا الصراع.

وفي هذه الحالة سيعتمد مستقبل العلاقات العراقية– التركية على الخيار الذي سيقرر العراق إتباعه من بين الخيارات المتاحة له في تلك الظروف، والذي يتمثل أولها بمساندة إيران بشكل مطلق، وهو ما سينتج عنه ليس تباعد عراقي– تركي فحسب، بل أيضاً خلق خصومة للعراق مع أمريكا والغرب هو في غنى عنها وعن تبعاتها. والخيار الثاني هو التحاق العراق رسمياً بمعسكر خصوم إيران في هذا الصراع، ومؤكداً إن هذا الخيار سيؤدي إلى تقارب عراقي– تركي، و تمتين أواصر علاقات العراق مع أمريكا والغرب، بل وحتى مع الدول العربية المؤيدة لخصوم إيران. ولكن من الصعب على العراق إتباع هذا المسلك وإستعداء إيران في ظل طبيعة علاقاته المتنامية باطراد معها، سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي، فضلاً عن التداعيات المحتملة لهذا الموقف على الأوضاع السياسية والأمنية في الداخل العراقي، بسبب إمكانيات إيران المعلومة في التأثير في تلك الأوضاع. أما الخيار الثالث والأخير والذي يتضمن حفاظ العراق قدر الإمكان على حياده في هذا الصراع، وتبني مواقف متوازنة تجاه أطرافه، وعدم الاندفاع باتجاه مساندة أو مخاصمة طرف ما. وقد يكون هذا الخيار هو الأنسب والأنجع، والأكثر انسجاماً مع ظروف العراق الداخلية والتحديات الإقليمية المحيطة به، علاوة على ان هذا الخيار يضمن للعراق استمرار قدر مقبول من العلاقات مع تركيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وحلفائهما في المنطقة، بل وحتى مع إيران.

رابعاً– مستقبل قضية تقاسم المياه بين العراق وتركيا

حذرت الكثير من الدراسات الصادرة عن مؤسسات بحثية مرموقة وتقارير الإستخبارات العالمية من ان موضوع تقاسم مياه الأنهار الدولية[٣١] سيكون من أخطر القضايا التي يمكن أن تتسبب بإشعال الحروب المستقبلية. وقد أجمعت أغلب تلك الدراسات على ترشيح ثلاث مناطق في العالم بوصفها الأكثر إحتمالاً لأن تكون ساحات لحروب المياه المستقبلية، الأولى منطقة

حوض نهر النيل التي تضم مصر والسودان وإثيوبيا وكينيا وزائير وبوروندي وتنزانيا ورواندا. والمنطقة الثانية هي حوض نهري الفرات ودجلة التي تضم تركيا وسوريا والعراق، والثالثة هي منطقة أنهار الأردن واليرموك والليطاني والحاصباني والوزان التي تضم فلسطين والأردن وسوريا ولبنان من جهة، و (إسرائيل) من جهة أخرى. وترى تلك الدراسات بأن أكثر تلك المناطق خطورة في الوقت الحاضر هي الثانية (حوض نهري الفرات ودجلة)، بسبب إستمرار الخلاف حول تقسيم المياه بين دول الحوض، وفشلها في التوصل إلى إتفاقيات فعالة بخصوص هذه القضية، إذ لم تنفع جميع إتفاقيات تقاسم المياه الثنائية والثلاثية المبرمة سابقاً بين تلك الدول في وضع حل دائم لهذه المشكلة، وتوجهت حكومات الدول الثلاث المعنية (تركيا وسوريا والعراق) نحو إنشاء العشرات من المشاريع المائية على هذين النهرين وروافدهما بدون أي تنسيق أو تعاون مشترك بينهم في هذا المجال، بدلاً من البحث عن الحلول التي تضمن حقوق جميع الأطراف المتنازعة بهذا الشأن[٣٢]، وبخاصة إن الكثير من دول العالم المتشاركة بالموارد المائية أخذت باستبدال الأسلوب القديم الذي يتمثل في تنازع المصالح بين دول المنبع ودول المصب بأسلوب حديث يركز على التعاون والإدارة الشاملة التي تحقق مصالح كل الدول المشاطئة وفي الوقت نفسه تحقق الكفاية وحماية البيئة[٣٣].

تسعى تركيا بإستمرار إلى تغيير معادلة التوازن الهيدروبوليتيكي (المائية– السياسية) والهيدروستراتيجي في النظام المائي الإقليمي لحوضي الفرات ودجلة، من خلال سياساتها المائية في حوضي الفرات ودجلة، التي ترتكز على الإمتناع عن المصادقة على الإتفاقيات الدولية والقرارات المتعلقة بموضوع تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة (بغض النظر عن قوة إلزام تلك القرارات)، والاندفاع بإقامة المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات دون الإلتفات لتداعيات تلك المشاريع على الدول التي تشاركها في هذين النهرين الدوليين. فقد أثارت مشاريع المياه التي تنشئها تركيا على نهري الفرات

ودجلة وبخاصة مشروع (الكاب)[٣٤]، مخاوف العراق وقلقه المتزايد من احتمال أن توثر تلك المشاريع على معدلات تصريف مياه النهرين الواردة له، علماً إن المتوافر من تلك المياه في الوقت الحاضر قد أصبح في كثير من مناطق العراق أقل من الاحتياجات، وذلك بسبب الازدياد المطرد في السكان، وازدياد كميات المياه المطلوبة في المجالات المختلفة كالاستخدام المنزلي والري والصناعة وإستخراج النفط والتصريف الصحي. فضلاً عن المشاكل والإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي ستنجم عن إنخفاض معدل تصريف المياه الواردة للعراق وتردي نوعيتها وزيادة نسبة التلوث فيها. و بعيداً عن التهويل والتهوين فان هذه المشكلة إذا ما تفاقمت، يمكن ان تشكل تحدياً خطيراً لأمن العراق (الإجتماعي والإقتصادي والبيئي)، بل وللأمن الإقليمي بحالة انخراط سوريا في تفاعلات هذه المشكلة بأي إتجاه كان، الأمر الذي سيؤثر حتماً في مستقبل العلاقات العراقية- التركية.

وعلى الرغم من أن تفاقم أزمة تقاسم المياه بين العراق وتركيا ستؤدي إلى تداعيات خطيرة تهدد أمن العراق، إلا أن الحلول المناسبة لمواجهة هذه المشكلة ليست أمنية، وإنما تعتمد على الجهود السياسية والدبلوماسية لكلا البلدين، وبخاصة العراق الذي يحتاج في الوقت الحاضر، ومستقبلاً، إلى نظرة موضوعية واقعية لهذه القضية، ترتكز على حقيقة إن تركيا هي دولة (المنبع)، وهي الطرف الفاعل في هذه القضية، وهي التي تمتلك المبادأة وحرية العمل وفسحة واسعة للمناورة في هذا الموضوع، وان العراق هو الطرف الذي يسعى للدفاع عن حقوقه في هذا النزاع، مع عدم إغفال تذكير الأتراك بالمصالح المشتركة بين البلدين باستمرار، وإن تأمين تلك المصالح يعتمد على إستقرار الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية في العراق. ومن هذا المنطلق ينبغي على الحكومة العراقية صياغة رؤية شاملة لإدارة التفاوض المائي مع تركيا، ومع سوريا أيضاً، تتضمن مختلف المجالات والمنظورات، وعدم الاقتصار في إدارتها على فهم الأبعاد الفنية- الهندسية فقط، وبخاصة بعدما أثبتت هذه الرؤية فشلها في فهم مختلف أبعاد

ومكونات هذه القضية، كما ينبغي تغيير لغة الخطاب التفاوضي العراقي مع تركيا وتطويرها، ومن المفيد إعطاء مفاوضات تقاسم المياه مع تركيا قوة دفع إضافية من خلال التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. إذ يجب التعامل مع هذه القضية بوصفها واحدة من القضايا الإستراتيجية الحيوية للعراق.

إن التحدي الأكبر الذي سيواجه العلاقات العراقية– التركية في قضية تقاسم المياه، هو قدرة مؤسسات البلدين على تفعيل إتفاقات تعاونية لتنفيذ تقاسم المنافع وتوزيع المشاريع الإروائية بصورة عادلة، وان تتسم هذه الإتفاقات بقوة الإلزام والإستدامة بغض النظر عن المناخ السياسي بين البلدين، وإن يقاس نجاح أو فشل هذا التعاون من خلال تحليل منهجي للتغيرات التي تحصل في الوضع الإقتصادي والاجتماعي لمواطني البلدين المتأثرين بهذه الإتفاقات بصورة مباشرة، سواء تحسنها أو ترديها، وان لا تكون الإرادات السياسية لحكومتي البلدين هي المقياس. ومن المفيد ان يهتم صناع القرار بالفعاليات العلمية والمبادرات التعاونية المهنية في قطاع المياه، وان يسترشدوا بالتوصيات التي تصدر عن تلك النشاطات[٣٥]، مثل مبادرة (الفرات ودجلة للتعاون) Euphrates Tigris Initiative for (ETIC) Cooperation، هذا التجمع العلمي الذي تأسس في عام ٢٠٠٥ من أكاديميين و خبراء في مجال المياه من العراق وسوريا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي قام بمؤتمرات علمية ونشاطات مهنية عدة بخصوص قضية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين البلدان المتشاطئة. علماً ان الهدف الرئيس المعلن من هذه المبادرة هو توفير فرص لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول الواقعة على حوض دجلة الفرات. ويركز هذا التجمع جهوده على تحسين الظروف المعيشية للناس في المناطق الريفية والحضرية في منطقة دجلة الفرات، وتعزيز التعاون والتنمية المستدامة بصيغة منسجمة مع الطبيعة وتعتمد الوسائل العلمية[٣٦].

أهم الإستنتاجات والتوصيات

من خلال إستشراف الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية- التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي التي تواجه البلدين، وبعد تسليط الأضواء على المجال الأمني في العلاقات المعاصرة بين البلدين، يتبين لنا إن جميع قضايا الأمن المشترك بين العراق وتركيا ذات أبعاد إقليمية، وتتأثر بتوجهات قوى أخرى من المنطقة أو من خارجها. فعند مراجعة العوامل المؤثرة في سياسات البلدين الإقليمية مثلاً، نرى إن هنالك عاملين من ضمن العوامل المهمة الكثيرة، يتكرران في كل قضايا الأمن الإقليمي المشتركة بين العراق وتركيا، وهما: طبيعة علاقة البلدين بإيران، وعلاقتهما بالولايات المتحدة الأمريكية، بإستثناء قضية تقاسم المياه التي لا يوجد فيها حضور واضح لهذين العاملين، ومن المحتمل إن يصبح هذين العاملين المحددين الرئيسين لمستقبل العلاقات بين العراق وتركيا. كما خلص البحث في سياق معالجته للموضوع إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات، أهمها:

١- من الأفضل وضع معيار مختلف لكل مجال من العلاقات العراقية- التركية، السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإجتماعية، وأن ينظر لعلاقة العراق مع تركيا في أي مجال من منظار المصالح العراقية، أي بمعنى ليس بالضرورة أن ينسحب تراجع العلاقات العراقية- التركية السياسية على باقي العلاقات، وبخاصة الأمنية منها. علماً إن أغلب البلدان المتقدمة في الوقت المعاصر تحاول إتباع سياسة خارجية تبقي لكل بعد من علاقاتها الدولية طبيعته الخاصة لحمايته من التداخل والتأثر بالأبعاد الأخرى.

٢- يجب إستشراف مستقبل السياسة الخارجية التركية في المنطقة وتوجهاتها المحتملة بعناية، والرصد الدقيق لأي تغييرات تطرأ على السلوك السياسي التركي الإقليمي، لأن المعروف عن تركيا تأثر سياستها الخارجية،

والأمنية أيضاً، بتوجهات الأحزاب التي تفوز بالانتخابات وتحكم البلاد، فالسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تختلف عن العهود التي سبقتها، ومن المؤكد إنها ستختلف عن العهود التي ستليها. لذلك يجب إن تصاغ الإستراتيجية السياسية والأمنية العراقية تجاه تركيا بمرونة كافية تمكنها من الإستجابة لكافة التغييرات المحتملة في توجهات تركيا الإقليمية.

٣- فيما يخص إنعكاسات الصراع المسلح في سوريا على البعد الأمني في العلاقات العراقية– التركية، فإن أفضل الخيارات المتاحة للعراق للتعامل مع هذه المشكلة هي:

أ– ضرورة حسم الموقف العراقي من الأحداث في سوريا، وإنهاء الجدل الدائر حول طبيعة موقف العراق من هذه الأزمة بأداء دور مؤثر وإيجابي في إتجاه أحداثها، وأن يكون العراق أحد الأطراف الفاعلة في وضع حد للمآسي الإنسانية التي ترتكب في هذا البلد، المرتبط مع العراق بأواصر تاريخية وإجتماعية وإقتصادية، وإستعادة مكانة العراق وإستحقاقه العربي والإقليمي الذي غيب منذ عقود، بخاصة إذا ما تمكنت الحكومة العراقية من التأثير في مواقف النظام الحاكم في سوريا بإتجاه حثه على القبول بالحلول السياسية ووقف نزيف الدم، وأحسنت إستثمار الخاصية التي تميزها عن باقي الأطراف الدولية التي تحاول التأثير في هذه الأزمة، المتمثلة بإمتلاكها قبول إلى حد ما من النظام الحاكم في سوريا، وعلاقتها الجيدة مع إيران وروسيا الإتحادية، أكثر الدول تأثيراً وتأثراً بهذه الأزمة. كما أن توتّرات العراق الداخلية لم تقوّض سياسته الخارجية بعد، وفرقاء العملية السياسية في العراق متفقون على ضرورة تأدية العراق لدور نافذ في المنطقة.

ب– إن إتباع العراق للسياسة المشار إليها في الخيار (أ) سيشجع الحكومة التركية على التشاور مع الحكومة العراقية بشأن تطورات

الأزمة السورية، وإطلاعها على جميع التوجهات السياسية والخطط الأمنية التركية بخصوص هذه المشكلة. مما يضمن إبقاء جزء كبير من التداعيات الأمنية المحتملة للأزمة السورية وإنعكاساتها على العلاقات العراقية– التركية تحت سيطرة حكومة البلدين، والتعاون الأمني بينهما.

ج– يجب أن تكون الإستراتيجية العراقية السياسية والأمنية تجاه الصراع في سوريا قادرة على إستيعاب كافة الإحتمالات المفتوحة للحالة التي ستنتهي إليها الأزمة السورية، والتطورات المتوقعة (وغير المتوقعة) لسير الأحداث في هذا البلد، وبخاصة مع انعدام وجود تفوق حاسم (لحد الآن) لأي طرف، بحيث يمكن اعتماده في تنبأ النتيجة النهائية لهذا الصراع.

د– من المفيد تخفيف حدة الخطاب السياسي والإعلامي العراقي الذي يتمحور حول الحذر من إنتقال الصراع الدائر في سوريا بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة إلى الأراضي العراقية، وعدم المبالغة في تصويره على إنه صراع طائفي، لأن تصاعد هذا الخطاب قد يكون له إنعكاسات سلبية على الأوضاع السياسية والإجتماعية، بل وحتى الإقتصادية في العراق، بالرغم من وجود معالم للتخندق الطائفي التي ظهرت بشكل محدود على بعض أطراف الصراع في سوريا، أو على الأطراف الإقليمية المساندة، والتي يخشى إنتقالها للساحة العراقية. وعلى المؤسسات الأمنية أن تطمأن العراقيين بقدرتها على مواجهة هذا التحدي الأمني، كما إن مراجعة وتحليل التجارب التاريخية للمواجهات الطائفية في المنطقة يمكنها ان تبرر الدعوة لتخفيف هذا الخطاب. فالحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاماً (١٩٧٥- ١٩٩٠) لم تنتقل إلى سوريا وقتها بالرغم من ان المجتمع السوري يحوي نفس التباين الديني والمذهبي والقومي اللبناني. كما إن الحوادث الطائفية التي حصلت في العراق، والتي أعقبت تفجيرات

سامراء في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ لم تنتقل إلى أي بلد مجاور، له مكونات مجتمعية مشابهة لمكونات المجتمع العراقي.

٤- نظراً لظهور تقارير صحفية وتصريحات لسياسيين ومسؤولين حكوميين أتراك في الوقت الحالي تتحدث عن وجود مباحثات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني بهدف وضع حد للصراع المسلح الدائر بينهما منذ عقود، فإن على المؤسسات الدبلوماسية والأمنية العراقية أن تتابع تطور هذه المباحثات والمراحل التي تصلها، فضلاً عن وجوب السعي لتحقيق تمثيل للحكومة العراقية في هذه المباحثات، وإعطائها دوراً في أي إتفاق يبرم بين طرفي الصراع، لأن العراق معني بهذا الصراع الذي يعد معضلة الأمن المشترك الرئيسة بينه وبين تركيا لوجود الكثير من قواعد مقاتلي حزب العمال الكردستاني على أراضيه في المناطق الجبلية النائية القريبة من الحدود مع تركيا وقواعد عسكرية أخرى للجيش التركي في المنطقة نفسها. كما أن هذا الصراع المسلح قد كلف العراق الكثير من الخسائر البشرية والمادية.

٥- في حالة تعرض إيران لعمل عسكري على خلفية قضية ملفها النووي، فإن تركيا إما ان تلتحق بالمعسكر المناوئ لإيران بشكل رسمي، أو انها لن تتمكن من المحافظة على حيادها التام في هذا الصراع المفترض مستقبلاً. وسيكون الخيار الأفضل للعراق خلال تلك الظروف الحفاظ على الحياد في هذا الصراع قدر الإمكان، وتبني مواقف متوازنة تجاه أطرافه، وعدم الاندفاع باتجاه مساندة أو مخاصمة طرف ما. وقد يكون هذا الخيار هو الأنسب والأنجع، والأكثر انسجاماً مع ظروف العراق الداخلية والتحديات الإقليمية المحيطة به، علاوة على ان هذا الخيار يضمن للعراق استمرار قدر مقبول من العلاقات مع تركيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وحلفائهما في المنطقة، بل وحتى مع إيران.

٦- بالرغم من ان تفاقم أزمة تقاسم المياه بين العراق وتركيا قد تؤدي إلى تداعيات خطيرة تهدد أمن العراق، إلا أن الحلول المناسبة لمواجهة هذه

المشكلة ليست أمنية، وإنما تعتمد على الجهود السياسية والدبلوماسية لكلا البلدين، إذ ينبغي على الحكومة العراقية صياغة رؤية شاملة لإدارة التفاوض المائي مع تركيا، ومع سوريا أيضاً، تتجاوز الأبعاد الفنية للقضية، ومن المفيد إعطاء مفاوضات تقاسم المياه مع تركيا قوة دفع إضافية من خلال التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. ويجب التعامل مع هذه القضية بوصفها واحدة من القضايا الإستراتيجية الحيوية للعراق.

The future of Iraqi-Turkish relations in view regional security challenges

By: Mr Wathiq Mohammed Barrak Al - Saadoun
Regional Studies Center, Mosul University

Regional security challenges are considered the most important factors affecting in the present and the future of Iraqi's relations with its neighboring states general and Turkey in particular. Security dimension in regional and international relations had become the most effective factor reaching the region into dangerous degree which made the political movement unable to face the security positions. In this view, we can define four cases which may threaten the joint regional security between Iraq and Turkey. They are the existence of PKK north of Iraq, the problem of sharing water of Tigris and Euphrates, the Struggle in Syria and finally the development of Nuclear program of Iran and its consequences on the region's security.

الهوامش والمصادر

(١) ممدوح سالم، المشهد في المشرق العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، ع (٥٢)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٤) "الشرق الأوسط بعد بشار الأسد: فوضى..تقسيم..وإحتقان طائفي"، مقالة منشورة في صحيفة العرب اللندنية، ع (٩٠٧٥)، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢، ص ٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦.

(٦) Mike Giglio, "Is the war in Syria becoming a regional struggle?", Newsweek/ The Daily Beast, ١٣/٨/٢٠١٢.
<http://www.thedailybeast.com/newsweek/٢٠١٢/٠٨/١٢/in-syria-signs-of-an-iranian-hand.html>

(٧) محمد عباس ناجي، "تركيا في مواجهة خيارات صعبة"، مقالة منشورة على موقع (الجزيرة. نت) في الشبكات المتصلة (الانترنيت) بتاريخ ١١/ ٧/ ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/٩٧٨d٥٩٣٦-b٦db-٤٢٨١-٨٠e٨-٠c٥٣c١a١٧f٩١

(٨) Doug Bandow, "Will NATO Intervene in Syria?", The National Interest, ٩/١٠/٢٠١٢.
<http://nationalinterest.org/commentary/will-nato-intervene-syria-٧٥٦٧>

(٩) المنصف الخروبي، "العراق يبحث عن الاستقرار في منطقة مضطربة"، مقالة منشورة على صحيفة العرب أون لاين (الالكترونية) بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.alarab.co.uk/index.asp?fname=\٢٠١٢\١٠\١٠١١\٢٢.htm&dismode=x&ts=١١-١٠-٢٠١٢٪٢٠١٤:٥٠:٢٢

(١٠) باتريك ماركي وسؤدد الصالحي، "في ظل الأزمة السورية..المالكي يوازن علاقات بلاده بين واشنطن وطهران"، مقالة منشورة في موقع وكالة أور الإخبارية في الشبكات المتصلة (الانترنيت) على الرابط:
http://www.uragency.net/٢٠١٢-٠٣-١١-١٦-٣٢-٢٧/٢٠١٢-٠٣-١١-١٦-٣٧-٢٧/١٠٥٢٨-٢٠١٢-١٠-٠١-١٢-٤٨-٠٧.html

(١١) بث هذا اللقاء مساء ٢٠١٢/١٢/٣١، من على شاشة قناة (العراقية) التابعة إلى شبكة الإعلام العراقية الحكومية، وقد شاهد الباحث شخصياً هذا اللقاء التلفزيوني.

(١٢) وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع (٣٣)، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٠١- ٢٢٥؛ السيد

عوض عثمان، "حزب العمال الكردستاني التركي من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي"، مجلة السياسة الدولية، ع (١٤٩)، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ١٥٦.

(١٣) وليد رضوان، العلاقات العربية– التركية، ط١، المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ١٩٤.

(١٤) هوشنك أوسي،" تركيا وحزب العمال الكردستاني: مفاوضات سرية واشتباكات مسلحة وسط تفاؤل بإقتراب حلول السلام"، مقالة منشورة في الطبعة العربية لمجلة "دبلوماتيك لوموند" (الفرنسية)، عدد تشرين الأول ٢٠١٢، متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنيت) على الرابط:
-http://www.mondiploar.com/article٤٠٩٦.html

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) "المسألة الكردية في سياق الثورة السورية"، تقدير موقف منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات في الشبكات المتصلة (الانترنيت)، بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣ ، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/٢٠١٢/٠٨/٢٠١٢٨١٣٩٣١٦٨٧١١٨.htm

(١٨) أوسي، المصدر السابق.

(١٩) "المسألة الكردية في سياق الثورة السورية"، المصدر السابق.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) Joby Warrick, "With ‘sabotage’ charge, Iran takes hostile tone with U.N. watchdog", The Washington Post, ٨/١٢/٢٠١٢.
<http://www.washingtonpost.com/world/national-security/with-sabotage-charge-iran-takes-hostile-tone-with-un-watchdog/٢٠١٢/١٠/٠٨/cv٣٨fbbc-٠f٣٦-١١e٢-bb٥e-٤٩٢c٠d٣٠bff٦_story.html>

(٢٢) ناغورنو قرة باخ: إقليم تابع لأذربيجان تسكن فيه أغلبية أرمنية ترغب بالانفصال عن أذربيجان والانضمام لأرمينيا، أعلن الإقليم نفسه جمهورية مستقلة عام ١٩٩١، الأمر الذي أدى إلى نشوب صراع مسلح للسيطرة على الإقليم بين أذربيجان وأرمينيا خلال تسعينات القرن المنصرم، والإقليم الآن خارج السيطرة الأذربيجانية. ينظر: محمد عبد الرحمن يونس العبيدي وواثق محمد براك السعدون، دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠١١)، ص ص ٢٧- ٣٣.

(٢٣) لقمان عمر محمود النعيمي وميثاق خيرالله جلود، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢- ٢٠١١، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٣٩)، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠١٠)، ص ٢٣٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٤، ٢٥١- ٢٥٣.

(٢٥) Daniel L. Byman. (eds.), Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era, National Defense Research Institute (RAND), (USA, ٢٠٠١), p ٦٦.

(٢٦) حقي أوغور، ((تركيا وإيران..البعد عن حافة الصدام))، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٦.

(٢٨) "الناتو يوافق على نشر صواريخ بتركيا "، مقالة منشورة على موقع (الجزيرة نيت) في الشبكات المتصلة (الانترنيت)، بتاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠١٢، متاحة على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/٧٢d٥ae٣٣-٢١٢٦-٤٣e٠-bdf٥-٧٥e٦d١a٩٥٦٩a

(٢٩) "إيران: نشر الناتو لـ (باتريوت) في تركيا قد يؤدي إلى حرب عالمية"، مقالة منشورة على موقع قناة روسيا اليوم RT (الروسية) في الشبكات المتصلة (الانترنيت)، بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١٢، متاحة على الرابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/٦٠٢٦١١/

(٣٠) "اوغلو: على إيران استخدام نفوذها لوقف العنف في سورية بدلا من انتقاد الـ(باتريوت)"، مقالة منشورة على موقع قناة روسيا اليوم RT (الروسية) في الشبكات المتصلة (الانترنيت)، بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠١٢، متاحة على الرابط:

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/٦٠٢٨٨٧/

(٣١) يقصد بـ "حوض النهر الدولي" أو "الحوض المائي الدولي"International Water Basin مساحة جغرافية تمتد على دولتين أو أكثر وتمدها روافد مشتركة تشكل تجمعاً للمياه، سواء المياه السطحية أو الجوفية، وتصب في مجرى مشترك، حسبما عرفته المادة الثانية من قواعد هلسنكي الدولية التي وضعتها رابطة القانون الدولي International Law Association (ILA) في عام ١٩٦٦ والتي شكلت فيما بعد الأساس لكل الإتفاقات والقرارات الدولية المتعلقة بتقاسم الموارد المائية. ينظر:

- The ١٩٦٦ Helsinki Rules and Complementary and Supplementary Rules (١٩٧٢- ١٩٩٦) <http://www.bjwconsult.com/THEHELSINKIRULES.pdf>

(٣٢) Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann, "Euphrates-Tigris Rivers System: Political Rapprochement and Transboundary Water Cooperation", in A. Kibaroglu et al. (eds.), Turkey's Water Policy.. National Frameworks and International Cooperation, Springer, p. ٢٧٧.

– المصدر متاح في المكتبة العلمية الإفتراضية العراقية على الرابط:

-http://link.springer.com.tiger.sempertool.dk/book/١٠,١٠٠٧/٩٧٨-٣-٦٤٢-١٩٦٣٦-٢/page/١#page-١

(٣٣) أحمد المفتي، "دراسة حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"، بحث منشور في الشبكات المتصلة (الانترنيت) على الرابط:

http://sjsudan.org/showres.php?id=٢٠

(٣٤) مشروع الكاب G.A.P. بالتركية Guney Dogu Anadolu Projesi بالعربية (مشروع جنوب شرق الأناضول): مشروع مائي إستراتيجي في تركيا، تم انجاز قسم منه، وما زال العمل مستمراً في إنجاز الوحدات المتبقية من هذا المشروع، يهدف هذا المشروع إلى إقامة (١٤) سداً على نهر الفرات، و (٨) سدود على نهر دجلة، وإنشاء (١٩) محطة كهرومائية. ينظر: ريان ذنون العباسي، "مشكلات المياه في الشرق الأوسط..الفرات ودجلة إنموذجاً"، بحث غير منشور من إرشيف مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٥)، ص ١١.

(٣٥) A. Kibaroglu and W. Scheumann, Op. Cit., p. ٢٩٨.

(٣٦) Euphrates-Tigris Initiative for Cooperation.

<http://www.emwis.org/initiatives/fol٠٦٠٧٣٢/euphrates-tigris-initiative-cooperation>